

الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي





اختبار

أصول

السنة: أولى ماجستير فقه وسياسة الشرعية

إعداد الطالب:

الأستاذ: د. برهان النفاتي

السّنة الجامعيّة
1446ه-1445هــ/2024-2025م

السبر والتقسيم

السبر والتقسيم هو طريقة بسيطة في أصول الفقه تُستخدم لفهم الأحكام الشرعية. يتم أولاً تقسيم المسألة إلى احتمالات أو أوجه متعددة يمكن أن تكون صحيحة. بعد ذلك، يتم فحص كل احتمال بعناية للتأكد من صحته، حيث يتم استبعاد الأوصاف أو الاحتمالات غير المناسبة والاحتفاظ بالوصف الصحيح الذي يناسب الحكم الشرعي. بهذه الطريقة، يساعد السبر والتقسيم على الوصول إلى الحكم الصحيح بطريقة مرتبة ومنطقية

السبر

في اللغة
السبر مأخوذ من الفعل "سبر"، بمعنى الاختبار أو الفحص. يُقال: "سبرت الشيء"، أي اختبرته لمعرفة حقيقته

في الاصطلاح (عند الأصوليين)
هو اختبار الأوصاف أو الاحتمالات المتعلقة بمسألة شرعية لفحصها، وتحديد صلاحية كل وصف أو احتمال ليكون علة أو أساسًا للحكم الشرعي. بعبارة أخرى، هو عملية الفحص الدقيقة لإثبات صواب أحد الأوصاف أو الاحتمالات ونفي غيره

التقسيم

في اللغة
التقسيم مأخوذ من "قَسَمَ"، ويعني التجزئة أو التوزيع. يُقال: "قسّم الشيء"، أي جعله أجزاء أو أصنافًا.

في الاصطلاح (عند الأصوليين)
هو حصر جميع الاحتمالات أو الأوصاف الممكنة المتعلقة بمسألة شرعية، ثم تقسيمها إلى أجزاء أو أقسام واضحة وشاملة بحيث تشمل جميع الجوانب المتصورة للمسألة. التقسيم هو الخطوة الأولى التي تُمهّد لعملية الفحص (السبر) لتحديد الصحيح من تلك الأقسام.

أركان السبر والتقسيم أربعة كما ورد في كتب أصول الفقه. الركن الأول هو **المقسوم**، وهو المسألة أو الحكم الذي يُراد الوصول إلى علته. الركن الثاني هو **الأوصاف المحتملة (أجزاء التقسيم)**، وهي الأوصاف أو الاحتمالات التي تُطرح كعلة للحكم. أما الركن الثالث فهو **التقسيم**، ويعني حصرًا شاملًا لجميع الأوصاف المحتملة التي قد تكون علة للحكم، بحيث لا يُغفل أي احتمال. الركن الرابع هو **السبر**، وهو فحص الأوصاف المستخرجة من التقسيم بدقة، واستبعاد غير الصالح منها بالاعتماد على الأدلة الشرعية للوصول إلى العلة الصحيحة.

شروط صحة السبر والتقسيم تضمن دقة وفعالية هذا المنهج في استنباط الأحكام الشرعية. الشرط الأول هو **شمولية التقسيم**، حيث يجب أن يغطي التقسيم جميع الجوانب والاحتمالات الممكنة للمسألة دون إغفال أي منها. الشرط الثاني هو **سلامة السبر**، ويتطلب أن يكون الفحص دقيقًا ومبنيًا على الأدلة الشرعية المعتمدة لتحقيق نتائج موثوقة. أما الشرط الثالث فهو **الاتساق المنطقي**، بمعنى أن تكون الاحتمالات مترابطة ومتناسقة مع المنطق الشرعي والعقلي. وأخيرًا، الشرط الرابع هو **اعتماد الأدلة القطعية**، حيث يجب أن تستند النتائج إلى أدلة شرعية موثوقة عند فحص الاحتمالات لضمان صحة الحكم المستنبط.

مسألة: نجاسة الكلب

في مسألة نجاسة الكلب، يمكن استخدام السبر والتقسيم لتوضيح الحكم. يتم تقسيم الاحتمالات إلى احتمالين: الأول أن نجاسة الكلب تشمل جميع أجزائه، والثاني أن النجاسة تخص لعابه فقط. بعد إجراء السبر، يتم اختبار كل احتمال بالأدلة الشرعية، مثل الحديث الشريف

".إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبع مرات إحداهن بالتراب"

هذا النص يشير بوضوح إلى لعاب الكلب، مما يستبعد احتمال أن تكون النجاسة شاملة لجميع أجزائه. بناءً على ذلك، يُرجَّح أن النجاسة تتعلق بلعاب الكلب فقط وليس بجميع أجزائه.

أمثلة من الكتب المرجعية

تعد طريقة السبر والتقسيم من المناهج المهمة في علم أصول الفقه. في كتاب الفصول في الأصول أشار المؤلف إلى أن السبر والتقسيم يعتبران وسيلة دقيقة لاستبعاد الاحتمالات غير الصحيحة مع الاعتماد على الدليل الأقوى كما يستخدمان لإثبات العلة الشرعية من خلال تقسيم الأوصاف المحتملة للحكم الشرعي وسبرها لاختيار العلة المناسبة. أما في كتاب ميزان الأصول للسمرقندي فقد أبرز المؤلف أهمية هذه الطريقة في القياس مشيرا إلى ضرورة ترتيب الاحتمالات بناء على الأدلة العقلية والنقلية مثل قياس النبيذ على الخمر في التحريم بسبب العلة المشتركة وهي الإسكار. وفي كتاب شرح تنقيح الفصول تم التأكيد على استخدام السبر والتقسيم لاختيار العلة الصحيحة بين عدة علل محتملة كما هو الحال في مسألة تحريم الربا حيث يتم تقسيم العلة إلى الوزن الكيل والقيمة ثم فحص كل احتمال بالأدلة الشرعية. تستخدم هذه الطريقة أيضا في إثبات العلة في القياس حيث تقسم الأوصاف المتعلقة بالحكم الشرعي إلى احتمالات متعددة ويتم فحصها بدقة لاختيار العلة الصحيحة. كما تسهم في إزالة التعارض بين الأدلة الشرعية إذ تقسم الاحتمالات وتفحص للوصول إلى الجمع الصحيح بين الأدلة أو ترجيح أحدها. علاوة على ذلك تعتبر أداة فعالة لحل المسائل الفقهية من خلال عرض جميع الاحتمالات المتعلقة بالمسألة واختبارها وفق النصوص الشرعية الموثوقة للوصول إلى حكم شرعي دقيق وصحيح.

تُستخدم طريقة السبر والتقسيم في أصول الفقه في عدة جوانب مهمة، أبرزها إثبات العلة في القياس، حيث يتم تقسيم الأوصاف المتعلقة بالحكم الشرعي إلى احتمالات متعددة، ثم فحص هذه الاحتمالات بدقة لاختيار العلة الصحيحة التي تُبنى عليها الأحكام. كما تُسهم هذه الطريقة في إزالة التعارض بين الأدلة الشرعية، فعند وجود أدلة ظاهرها التعارض، تُقسم الاحتمالات وتُفحص للوصول إلى جمع صحيح بين الأدلة أو ترجيح أحدها. بالإضافة إلى ذلك، تُعد أداة فعالة لحل المسائل الفقهية من خلال عرض جميع الاحتمالات المتعلقة بالمسألة واختبارها استنادًا إلى النصوص الشرعية الموثوقة، مما يساعد في الوصول إلى حكم شرعي دقيق وصحيح.

المراجع

1. الجويني، إمام الحرمين: الفصول في الأصول، ص. 220-225. 2
2. السمرقندي، أبو المعين: ميزان الأصول، ص. 140-145. 3
3. القرافي، شهاب الدين: شرح تنقيح الفصول، ص. 200-205.